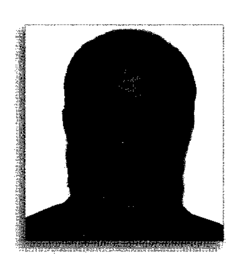
من مظاهر تقريب الحديث وعلومه إلى جمهور المسلمين

د. عبد الحق يدير



رئيس شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس سايس.

من إنجازاته العلمية:

- الصحابة ومصادر معرفتهم.
- أثر رواية الحديث في اختلاف الفقهاء.

كلمة بين يدي الموضوع: قبل الحديث عن جهود علماء الأمة في تقريب علوم السنة المطهرة إلى كافة المسلمين قديما وحديثا، سلفا وخلفا، أرى من الواجب علي أن أقدِّم لذلك بكلمة حول أهمية علم الحديث وفضله وشرفه ومكانته بين العلوم الإسلامية.

فعلم الحديث كما هو معلوم لدى العام والخاص «علم رفيعُ القدر، عظيمُ الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كل حَبر[1]، ولا يُحْرَمُه إلا كل غُمْر[2]. ولا تفنى محاسنه على مَمَرِّ الدَّهْر؛ لم يزل في القديم والحديث يسمو عزةً وجلالة، وكم عز به من كشف الله له عن مخبآت أسراره وجلاله، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين، ومنه يُدرى شمائلُ من سما ذاتاً ووصفاً واسما، ويوقَفُ على أسرار بلاغة من شرّف الخلائق عُرْباً وعجماً، وتمتد من بركاته للمعتني به موائدُ الإكرام من رب البرية، فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقامات العلية والرتب السَّنِيَّة، مَنْ كَرَعَ من حياضه أو رتع في رياضه فَلْيَهْنه الأُنْسُ بِجَنى، جِنانُه السنة المحمدية، والتمتع بمقصورات خيام الحقيق الأحمدية، وناهيك بعلم من المصطفى صلى الله عليه وسلم بدايتُه، وإليه مستندُه وغايته. وحَسْبُ الراوي للحديث شرفا وفضلا، وجلالة ونُبْلاً، أن يكون أولَ

سلسلة آخرها الرسول، وإلى حضرته الشريفة بها الإنتهاء والوصول. وطالما كان السلف الصالح يقاسون في تحمله شدائد الأسفار، ليأخذوه عن أهله بالمشافهة، ولا يقنعون بالنقل من الأسفار[3]؛ فربما ركبوا غارب الاغتراب بالارتحال إلى البلدان الشاسعة لأخذ حديثٍ عن إمام انحصرت روايته فيه، أو لبيان وضع حديث تتبعوا سنده حتى انتهى إلى من يختلقُ الكذب ويفتريه؛ وتأسَّى بهم مَنْ بعدهم من نقلة الأحاديث النبوية، وحفظة السنة المصطفوية، فضبطوا الأسانيد وقيدوا منها كل شريد، وسبروا الرواة[4] بين تجريح وتعديل، وسلكوا في تحرير المتن أقوَمَ سبيل، ولا غرض لهم إلا الوقوفُ على الصحيح من أقوال المصطفى وأفعاله، ونفي الشبهة بتحقيق السند واتصاله. فهذه هي المَنْقَبَةُ التي تتسابق إليها الهمم العوالي، والمأثرة التي يُصْرَفُ في تحصيلها الأيام والليالي»[5]

تِلْكُم بكلمات جامعة مانعة منزلة علم الحديث عند المسلمين، وكيف لا يكون كذلك ومُتَعَلَّقُه كلام سيد ولد آدم أجمعين، الذي أوتي جوامع الكلم، وسواطع الحكم، من عند رب العالمين. فكلامه أشرف الكلم وأفضلها، وأجمع الحكم وأكملها.[6]

فلا عجب إذا تنافس علماء الأمة من أهل الحديث في مختلف الأزمنة والأمكنة في حفظه، وجمعه، وتبليغه الناس، وبيان أنواعه، وتقريب علومه رواية ودراية إلى عقول الناس وأذهانهم، فهجروا في سبيل تحقيق هذه الغاية النبيلة لذّاتهم وراحاتهم فأثمرَ جهدُهم وجهادهم بفضل الله تعالى، ثم بصدقهم وإخلاصهم في طلب الحديث ونشره بين الناس وتقريب علومه منهم علماً نافعا، وفقها واسعا، وحكمة بالغة، ودعوة نافعة، وأخلاقا رفيعة، وأدبا راقيا.. فحُقَّ لأبي عمرو عثمان بن سعيد الأموي المقرئ المعروف بابن الصيرفي (ت444هـ) أن يقول في وصفهم:

نورُ البلادِ وزَيْن الأنام
صحْبُ الحديـث
لولاهُم ما علمنـا
ضـلالَ كُلِّ خبيثِ
ولا علمنا صحيحـا
من السقيم الرَّثيثِ
فنحن فيما لديهـم
نسعى بكل حثيـث
لكي نفوزَ بذُخـر
من ربنا مبثـوثِ[7]

إذا صح لنا بشيء من التبسيط أن نختزل الحضارة الإسلامية في بعد واحد من أبعادها وفي مصدر واحد من مصادرها لصح لنا أن نقول إن الحضارة الإسلامية هي حضارة القرآن الكريم.

بل يكفيهم فخرا وشرفا ونُبْلا كما قال العلامة محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله: «إنهم حفاظ الشريعة من الأعداء؛ وحراسها ممن يريد التمرد والشقاء، ولولاهم لاضمحل علم الحديث علم رفيعُ القدر، عظيمُ الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كل حَبْر ولا يُحْرَمُه إلا كل غُمْرٍ. ولا تفنى محاسنه على مَمَرِّ الدَّهْرِ؛ لم يزل في القديم والحديث يسمو عزةً وجلالة، وكم عز به من كشف الله له عن مخبآت أسراره وجلاله، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين، ومنه يُدرى شمائلُ من سما ذاتاً ووصفاً واسما، ويوقَفُ على أسرار بلاغة من شرّف الخلائق عُرْباً وعجماً، وتمتد من بركاته للمعتني به موائدُ الإكرام من رب البرية، فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقامات العلية والرتب السَّنِيَّة، مَنْ كَرَعَ من حياضه أو رتع في

رياضه فَلْيَهْنه الأُنْسُ بِجَنى، جِنانُه السنة المحمدية، والتمتع بمقصورات خيام ، الحقيقةالأحمدية وناهيك بعلم من المصطفى صلى الله عليه وسلم بدايتُه، وإليه مستَندُه وغايته. وحَسْبُ الراوي للحديث شرفا وفضلا ، وجلالة ونُبْلاً، أن يكون أولَ سلسلة آخرها الرسول، وإلى حضرته الشريفة بها الإنتهاء والوصول... فهذه هي المَنْقَبَةُ التي تتسابق إليها الهمم العوالي، والمأثرة التي يُصْرَفُ في تحصيلها الأيام والليالي.

الدين، وكان عرضة لتلاعب المتمردين؛ وهم عدول هذه الأمة، والكاشفون عنها كل غمة، وخلفاء النبي عليه السلام، وأهله الخاصون به من الأنام، وكفاهم شرفا أنهم أكثر الناس صلاة على حبيبه المصطفى صلى الله عليه وسلم... وأنهم ممن يستدفع بهم البلاء، وأقرب الناس منزلة يوم القيامة من خير الأنبياء وسيد الشفعاء، وأنهم العلماء على الحقيقة والتمام، ولا يدعى باسم العالم غيرهم يوم القيام، وقيل من علامات محبته عليه السلام، العكوف على ذكره وسماع حديثه في الارتحال والمقام، ومما أنشده بعضهم:

لم أسْمُ في طَلَب الحديث لسُمْعة
أو لاجتماعِ قديمه وحديثه
لكن إذا فات المحب لقاء مــن
يهوى تعلل باستماع حديثه»[8]

بعد هذه المقدمة في بيان شرف علم الحديث وفضل أهله، ننتقل إلى جوهر هذا الموضوع وهو بيان مظاهر تقريب علوم السنة من طرف المحدثين إلى جمهور الباحثين والدارسين والمتعلمين.. فأين تتجلى مظاهر هذا التقريب في تاريخ علوم السنة المشرفة؟

الجواب: تتجلى مظاهر هذا التقريب والتيسير في الصور الآتية:

أولا: في جمع السنة وتخصيص مصنفات منهجية لها.

ثانيا: في بيان أحوال رواتها جرحا وتعديلا والتأليف في ذلك.

ثالثا: في بيان طرق تخريج الحديث النبوي.

رابعا: في وضع قواعد للنقد الحديثي متنا وإسنادا.

خامسا: في التعريف بالرواة.

هذه بصفة عامة بعض مظاهر التقريب التي لا يتسع هذا المقال لتفصيل القول فيها وفي غيرها مما لم أذكره، وسأعمل في هذا المقام على تبيانها على وجه الإيجاز والاختصار في انتظار أن تتاح فرصة أخرى مواتية –بحول الله تعالى وقوته- لاستكمال ما لم أذكره من الصور والمظاهر وتفصيل ما أجملته في هذا الموضع إن شاء الله تعالى.

أولا: مظاهر تقريب علم الحديث إلى جمهور المسلمين

بناء على ما سبق ذكره فإن مظاهر هذا التقريب تتجلى في الأمور الآتية:

الأمر الأول: في جمع السنة المطهرة وتخصيصها بمصنفات منهجية دقيقة

لقد كان الحديث الشريف والسنة النبوية محلَّ عناية المسلمين جيلا بعد جيل، وقبيلا تِلْوَ قبيل استجابة لأمر الله تعالى في عديد من الآيات البينات، وواضح النصوص المحكمات، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الحشر:7). وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ.قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ (آل عمران: 31 - 32).

وامتثالا لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «نضَّرَ الله امرءا سمع منا شيئا، فبلغه كما سمعه، فرب مُبَلَّغٍ أوعى من سامعٍ».[9]

وفي رواية أخرى: «نَضَّرَ الله امرءا سمع منا حديثا فحَفِظَه حتى يُبَلِّغَه غيرَه، فَرُبَّ حَامل فقهٍ إلى من هو أَفْقَهُ منه، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بفقيهٍ.»[10]

وقد بذل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جهدهم لاستيعاب هديه الكريم وسنته المطهرة، وأقواله الشريفة في جميع أحواله، سفرا وحضرا، ليلا ونهارا، وحرصوا على ذلك حرصا شديدا. فقد أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «قيل: يا رسول الله، مَن أسعدُ الناس بشفاعتك يومَ القيامة؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لقد ظَنَنْتُ يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أَوَّلَ منك، لما رأيتُ من حِرصِك على الحديث. أَسْعَدُ النَّاسِ بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إلَه إلا الله خالِصاً من قلبه أو نفسه.»[11]

وعن عبد الله بن عمرو قال: «كنتُ أكتبُ كلَّ شيء أسمعُه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أُريدُ حِفظه، فنهتني قريشٌ وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعُه ورسول الله صلى الله عليه وسلم بَشَرٌ يتكَلَّمُ في الغضبِ والرضى. فأَمْسَكْتُ عن الكتاب، فذكَرْتُ ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأومأ بإِصْبِعِه إلى فيه فقال: «اُكْتُبْ فوالذي نَفسي بيده ما يخرج منه إلا حَقٌّ».[12]

وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «كنت أنا وجارٌ لي من الأنصار في بني أُمَيَّةَ بن زيدٍ -وهي من عوالي المدينة- نتناوَبُ النزولَ على رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ينزلُ يَوْماً وأَنْزِلُ يوماً، فإذا نزلتُ جئتُه بخبَرِ ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نَزَلَ فَعَلَ مِثلَ ذلك..»[13]

علم الحديث علم رفيعُ القدر، عظيمُ الفخر، شريفُ الذكر، لا يعتني به إلا كل حَبْرٍ ولا يُحْرَمُه إلا كل غُمْرٍ. ولا تفنى محاسنه على مَمَرِّ الدَّهْرِ؛ لم يزل في القديم والحديث يسمو عزةً وجلالة، وكم عز به من كشف الله له عن مخبآت أسراره وجلاله، إذ به يعرف المراد من كلام رب العالمين، ويظهر المقصود من حبله المتصل المتين، ومنه يُدرى شمائلُ من سما ذاتاً ووصفاً واسما، ويوقَفُ على أسرار بلاغة من شرَّف الخلائق عُرْباً وعجماً، وتمتد من بركاته للمعتني به موائدُ الإكرام من رب البرية، فيدرك في الزمن القليل من المولى الجليل المقامات العلية والرتب السَّنِيَّة، مَنْ كَرَعَ من حياضه أو رتع في رياضه فَلْيَهْنِه الأُنْسُ بِجَنى، جِنانُه السنة المحمدية، والتمتع بمقصورات خيام، الحقيقة الأحمدية وناهيك بعلمٍ من المصطفى صلى الله عليه وسلم بدايتُه، وإليه مستنَدُه وغايتُه. وحَسْبُ الراوي للحديث شرفا وفضلا، وجلالة ونُبْلاً، أن يكون أولَ سلسلة آخرها الرسول، وإلى حضرته الشريفة بها الإنتهاء والوصول... فهذه هي المنْقَبَةُ التي تتسابق إليها الهمم العوالي، والمأثرة التي يُصْرَفُ في تحصيلها الأيام والليالي.

ولم يكن هذا الحرص على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل الرجال فقط، بل شمل النساء أيضا. فعن أبي سعيد الخدري: «قالت النساءُ للنبي صلى الله عليه وسلم غلبنا عليك الرجالُ، فاجعل لنا يوماً من نفسك. فوعدهُنَّ يوماً لَقيَهُنَّ فيه فوعَظَهُنَّ وأَمَرَهُنَّ، فكان فيما قال لهُنَّ: ما منْكُنَّ امرأةٌ تُقَدِّمُ ثلاثَةً من ولدِها إلا كان لها حِجاباً من النار». فقالت امرأة: واثنين؟ فقال: «واثنين»[14]. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) في فتح الباري: «وفي الحديث ما كان عليه نساء الصحابة من الحرص على تعلم أمور الدين»[15].

وعلى أية حال، فلقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مضربَ المثل في الصدق والإخلاص لدينهم وسنة نبيهم، ومثلا عليا في غزارة العلم، ودقة الفهم، وبعد النظر، وسداد الرأي، وسعة الأفق. وهذه الصفات الحميدة كانت نتيجة طبيعية لاجتهادهم المتواصل، وعملهم الدؤوب، وإيمانهم القوي بقيمة العلم وأثره في حياة الأفراد والجماعات، والأمم والشعوب، ولذلك انكبوا منذ أن هداهم الله عز وجل للإسلام على القرآن الكريم يحفظونه وينهلون من معينه الفياض، فاستلهموه ووعوه علما وعملا.

وأقبلوا كذلك على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يتلقونه من فمه الشريف صلى الله عليه وسلم حفظا وكتابة، فلم يمض وقت وجيز حتى أصبحوا أعلاما تُحتذى في علوم القرآن والسنة، وأنْجما مضيئة في سماء الدنيا يُهتدى بمنهجها في الاجتهاد والفتوى، والحرص على تقريب السنة والحديث وتيسير حفظها وفهمها للناس. وسار على نهجهم ومَهْيَعهم من جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم رضي الله عنهم فاهتموا هم أيضا ومن سلك سبيلهم من أهل العلم بالحديث النبوي اهتماما عظيما، وأقبلوا على دراسته وحفظه وتوثيقه وضبطه بشكل لم يشهد التاريخ له نظيرا ولا مثيلا، واحتاطوا في قبول رواته ومروياته احتياطا عظيما، كل ذلك في سبيل خدمته وصيانته، وتمييز صحيحه من سقيمه، وغثة من سمينه؛ وبيان تقبل روايته ممن لا يقبل.. وابتكروا مناهج علمية لتقريب الحديث وضبطه رواية ودراية. فوجدناهم يقسمون الحديث باعتبار عدد رواته وطرق نقله إلينا إلى قسمين: متواتر وآحاد. بل إنهم –زيادة في البيان والتقريب والتيسير– يذكرون كل ما يتعلق بهما من تعريفات وأحكام وشروط وضوابط، وما صُنف فيهما من كتب ومؤلفات. فيذكرون مثلا على سبيل الإيضاح والتقريب ما صُنف في المتواتر بشقيه: اللفظي والمعنوي، من رسائل مستقلة ليسهل على طُلاب العلم وشداته الرجوع إليها؛ فمن المؤلفات في المتواتر:

1. **"الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة"** للإمام السيوطي رحمه الله (ت911هـ) الذي رتبه على الأبواب، وأورد فيه كل حديث بأسانيد من خرَّجه وطرقه، ثم لخصه –تقريبا لمحتواه ومضمونه– في جزء لطيف سماه "الأزهار المتناثرة" اقتصر فيه على عزو كل طريق لمن أخرجه من الأئمة، وأورد فيه أحاديث كثيرة.
2. **"اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة"** لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن طولون الدمشقي (ت 953هـ).
3. **"لقط اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة"** لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت1205هـ).
4. **"نظم المتناثر من الحديث المتواتر"** للعلامة محمد بن جعفر الكتاني (ت1340هـ).
5. **"إتحاف السادة الفضلاء بما وقع من الزيادة على الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة"** للشيخ عبد

العزيز بن محمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى.

ويذكرون أيضا ما صُنف في خبر الآحاد بأقسامه المعروفة من كتبٍ وذلك حتى يسهل على الناس استيعاب مضامين هذه الأنواع من الحديث النبوي. هذا فيما يخص تقسيم الحديث باعتبار عدد رواته وطرق نقله إلينا. أما فيما يخص تقسيمه إلى صحيح وحسن وضعيف أي باعتبار قبوله ورده، فقد سلكوا في تمييز هذه الأقسام بعضها عن بعض مناهج علمية في غاية الدقة، وذلك بحسب ما توفر في الرواة من عدالة وضبط، وما توافر في الحديث من اتصال أو انقطاع.

ولتقريب هذه الأقسام من علم الحديث إلى أذهان المسلمين فقد بينوا معانيها ومصطلحاتها، وأحكامها وضوابطها، وأنواعها ومراتبها، وعدد أحاديثها بدقة متناهية؛ وزيادة في التقريب والإيضاح عملوا على بيان مظانها ومصادرها؛ فقالوا:

مظان الحديث الصحيح أنواع:

أ. كتب خاصة للحديث الصحيح.

ب. وكتب استدركت أحاديث وألحقتها بالصحيح.

ج. وكتب استخرجت على الصحيحين وعلى غيرهما، فيها الصحيح وغيره.

د. وكتب فيها أحاديث صحيحة وغير صحيحة.

فمن الكتب الجامعة للحديث الصحيح فقط:

1. كتاب محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ) المُسَمَّى "الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه".

2. كتاب مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت 261هـ) الذي سماه "المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

قال ولي الله الدهلوي رحمه الله في كتابه "حجة الله البالغة": «أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يُهَوِّن أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين.»[16]

ومن كتب المستدركات -والمستدرك كتاب استُدرِك فيه ما فات من كتاب آخر على شريطته- مستدرك أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ) اعتنى فيه بذكر الأحاديث التي فاتت صاحبي "الصحيحين" مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما، أو صحيح وإن لم يوجد شرط أحدهما.. مُعَبِّرًا عن الأول بقوله «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين (أو) على شرط البخاري أو مسلم» وعن الثاني بقوله «هذا حديث صحيح الإسناد»، وربما أورد فيه ما هو في الصحيحين، وربما أورد فيه مالم يصِحَّ عنده منبها على ذلك.

سار على نهج الصحابة ومَهْيَعِهم من جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم رضي الله عنهم فاهتموا هم أيضا ومن سلك سبيلهم من أهل العلم بالحديث النبوي اهتماما عظيما، وابتكروا مناهج علمية لتقريب الحديث وضبطه رواية ودراية.

وهذا الكتاب متداول كثيرا بين أهل العلم، وهو من أهم المستدركات. إلا أن العلماء انتقدوه بأنه متساهل في التصحيح، واسع الخَطْو فيه، وقد اختصره الحافظ الذهبي (ت748هـ) وتعقبه في حكمه على الأحاديث فوافقه وخالفه، وله أيضا أغلاط.

قال العلامة المحدث أحمد محمد شاكر رحمه الله: «إن الصحيح فيه كثير جدا، والضعيف قليل بالنسبة له، وأما الموضوع فهو نادر. وقد رأيت نقلا عن

الحافظ الذهبي أنه جمع جزءا فيه الأحاديث التي في المستدرك وهي موضوعة، فبلغت نحو مائة حديث، وهو عدد ضئيل في كتاب ضخم كبير».[17]

وإنما وقع للحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى التساهل لأنه سَوَّدَ الكتاب لينقحه قبل إخراجه للناس فاخترمته المنية قبل أن يفعل ذلك، والله أعلم.

ومن كتب المستخرجات –وموضوع المستخرج: هو أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث، فيخرِّج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو مَنْ فوقه– مستخرج أبي بكر الإسماعيلي على البخاري، ومستخرج أبي عوانة الإسفراييني على مسلم، ومستخرج أبي نعيم الأصبهاني على كل منهما.

ومن فوائد هذه الكتب كما نص على ذلك أهل الصناعة الحديثية:

أ- عُلُوّ الإسناد.

ب- الزيادة في قدر الصحيح.

جـ- القوة بكثرة الطرق: وفائدتها الترجيح عند المعارضة.

ونظرا لهذه الفوائد والمزايا فقد ذهب الإمام أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله إلى أنها صحيحة جميعا[18]، وتبعه على ذلك الإمام النووي[19] والعراقي[20]، إلا أن الحافظ المحقق ابن حجر رحمه الله تعقب ذلك، فقال: «هذا مُسَلَّمٌ في الرجل الذي التقى فيه إسناد المُسْتَخْرِج وإسناد مصنف الأصل، وفيمن بعده، وأما بين المستَخرِج وبين الرجل فيحتاج إلى تفقُّد، لأن المستخرِج لم يلتزم الصحة في ذلك، وإنما جُل قصده العُلُوّ، فإن حصل وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك صحيحا أو فيه زيادة حسن حصلت اتفاقا، وإلا فليس ذلك همِّته».[21]

وعلى أية حال، فإن كتب المستخرجات تعتبر من مظان الحديث الصحيح عند العلماء، وإن وُجد فيها غير الصحيح أيضا.

ومن الكتب التي جمعت بين الصحيح وغيره:

1. مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ).
2. وسنن أبي داود (ت 275هـ).
3. وسنن الترمذي (ت 279هـ).
4. وسنن النسائي (ت 303هـ).
5. وسنن ابن ماجة (ت 273هـ).
6. وصحيح ابن خزيمة (311هـ).
7. وصحيح ابن حبان البستي (ت 354هـ).
8. والمختارة للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت643هـ)

ففي بيان هذه المظان ومناهج أصحابها فيها، وفي هذه التحقيقات والتدقيقات خدمة جليلة لعلم الحديث وكتب السنة وتقريب لها من أفئدة وعقول جمهور الأمة.. وإن هذا الأمر مما انفردت به الأمة الإسلامية دون سِوَاها من أمم الأرض قاطبة فلله الحمد والمنة.

وفيما يخص الحديث الحسن اختلفت عبارات العلماء في تحديد معناه وذلك لأن الضوابط المنهجية اقتضت «أن يكون هذا النوع منزلة وسطى وذلك لأن رواته لم تتوافر فيهم صفات الحفظ والضبط والإتقان كرجال الصحيح ولم يسقطوا ولم تترك رواياتهم فوجد هذا النوع باسم الحسن. وأول من استعمله بكثرة في وصف الأحاديث، الحافظ أبو عيسى بن سَوْرة الترمذي وإن كان موجودا في كلام من سبقوه كالشافعي وأحمد والبخاري وغيرهم ولكن على قلة».[22]

ومن أدق تعاريف الحسن ما نص عليه الحافظ ابن حجر في "شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل

الأثر" أنه «ما اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة»[23]. وهو خير ما عرف به الحسن على حد تعبير الدكتور محمود الطحان في كتابه "تيسير مصطلح الحديث"[24].

وزيادة في تقريب هذا المصطلح إلى جمهور المسلمين فقد شرح أهل الحديث كل ما يلحق به من عبارات وألفاظ كجمع الإمام الترمذي بين الحسن والصحة والغرابة، فهو أحيانا يقول في حكمه على حديث ما في سننه: «هذا حديث حسن صحيح غريب»، والغريب هو ما تفرد به راو واحد، وقد يكون ثقة ضابطا فيكون ما رواه صحيحا، وقد يكون دون ذلك فيكون حسنا، وقد يكون الراوي ضعيفا فيكون ما رواه ضعيفا، فلا تَنَافِيَ بين وصف الحديث بالغرابة والصحة أو وصفه بالغرابة والحسن، فالغرابة حكم بتفرد الراوي، والصحة والحسن حكم على الحديث أو على سنده بما اجتمع فيه من شروط الصحة أوالحسن.[25]

وقد يُطلق الحسن على الحديث بالمعنى اللغوي، ولكن هذا غير شائع بين علماء الحديث، وقد نقل عن حافظ المغرب أبي عمر بن عبد البر قوله في حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه الطويل –«تعلموا العلم فإن تعليمه لله خشية، وطلبه عبادة، ومذاكرته تسبيح، والبحث عنه جهاد، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة، وبذله لأهله قربة... إلخ»– «وهو حديث حسن جدا، ولكن ليس له إسناد قوي»[26]، أراد بالحسن هاهنا حسن اللفظ لا ما أريد بالحسن اصطلاحا، لأن الحديث السابق هو من رواية البلقاوي وهو كذاب نُسب إلى الوضع عن عبد الرحيم العمي (ت184هـ)، وهو متروك[27].

وقد بين أهل الصناعة الحديثية مظان الحديث الحسن بما لا مزيد عليه، وأنه لم يُفْرِد له العلماء كتبا خاصة كما أفردوها للصحيح المجرد، ولكن هناك كتب يكثر فيها وجود الحديث الحسن، ومن أشهرها:

أ. "مسند الإمام أحمد بن حنبل".

ب. السنن الأربعة.

ج. "مسند أبي يعلى الموصلي" (ت307هـ).

د. "سنن الدارقطني" (ت 385هـ). وهو موجود فيه بكثرة.

هـ. "مصابيح السنة" للإمام البغوي (ت516هـ).

و. "الجامع الصغير" للإمام السيوطي (ت911هـ).

وأما فيما يخص أقسام الخبر المردود وأسباب رده، فقد فصل العلماء في ذلك تفصيلا جيدا، وبينوا أنواع الخبر المردود بيانا شافيا، وأطلقوا على كل قسم منه ما يناسبه من أسماء، حتى لا يقع الناس في اللبس والإبهام والغموض. وحصروا أسباب رد الحديث الكثيرة في سببين رئيسَيْن:

السبب الأول: ردُّ الحديث بسبب سقوط راو أو أكثر من سنده.

السبب الثاني: رد الحديث بسبب الطعن في عدالة الراوي أو ضبطه.

فالحديث يكون ضعيفا في الأحوال التالية:

1. إذا فَقَدَ شرط اتصال السند.
2. إذا فَقَدَ شرط العدالة.
3. إذا فقد شرط الضبط.

فأمثلة النوع الأول: المرسل، والمعلق، والمعضل، والمنقطع، والمدلس، والمرسل الخفي.

وأمثلة النوع الثاني: الموضوع، والمتروك، والمنكر، والشاذ.

وأمثلة النوع الثالث: المدرج، والمقلوب، والمضطرب، والمصحَّف، والمعلَّل.

وكل نوع من هذه الأنواع يدخل في مسمَّى "الحديث الضعيف". ويتفاوت ضعف الضعيف بحسب شدة

ضعف رواته وخفته كما يتفاوت الصحيح والحسن في الصحة والحسن. فمنه الضعيف المتماسك، ومنه الضعيف جدا، ومنه الواهي، ومنه المنكر، حتى تصل أنواع الضعيف إلى درجة الموضوع، وهو شرُّ أنواعه.

وبناء على معرفة هذه الأنواع وتفاصيلها، اختلف العلماء في حكم العمل بالحديث الضعيف على:

المذهب الأول: لا يعمل به مطلقا، لا في الفضائل ولا في المكارم، ونُسب هذا الرأي إلى غير واحد من علماء الأمة، وفي مقدمتهم: البخاري، ومسلم، وابن حزم الأندلسي، وأبو بكر ابن العربي وغيرهم.

المذهب الثاني: يعمل به مطلقا، إذا لم يكن في الباب غيره، وقد عُزي هذا المذهب إلى الإمام أحمد بن حنبل، وأبي داود السجستاني لأنهما يريان أن الحديث الضعيف أقوى من رأي الرجال.. ولكن الذي يجب ملاحظته في هذا المقام هو أن الضعيف الذي يقدمه أحمد ابن حنبل على الرأي ليس الضعيف شديد الضعف بل ما فيه علة لا تجعله في حيز المتروك، وهو قريب من الحسن في اصطلاح الترمذي؛ إذ كان رحمه الله يُقسِّم الحديث إلى صحيح وضعيف فقط.

المذهب الثالث: يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، والمواعظ والقصص، والترغيب والترهيب ونحوها، إذا توفرت له بعض الشروط، وهي:

أ. أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين، والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه.

ب. أن يندرج تحت أصل معمول به.

ج. ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يفعله.

وكما بين العلماء مظان الصحيح والحسن –من باب التقريب والتيسير على جمهور الناس –فقد بينوا أيضا المصادر التي خصصت للحديث الضعيف، وهي كثيرة جدا، من أشهرها:

1. كتب صنفت في بيان الضعفاء من الرواة مثل: "الضعفاء" للبخاري، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان وغيرهم. و"الكامل في الضعفاء" لابن عدي (ت365هـ)، و"ميزان الاعتدال في نقد الرجال" للذهبي، و"لسان الميزان" لابن حجر.

2. وكتب صنفت في أنواع الضعيف خاصة مثل: كتب المراسيل والعلل والمدرجات وغيرها.

استحضر علماء الإسلام أسئلة الناس، وضعف ملكاتهم وحاجتهم إلى التيسير والتقريب والبيان والتقعيد، فكان ذلك من البواعث العظيمة على نشأة التخصصات العلمية المختلفة، وقد نالت علوم القرآن الحظ الأوفر في هذا المشروع.

وكما بين أهل الحديث الصحيح والحسن وقرَّبوا معانيهما وما يتعلق بهما من مناهج ومصطلحات، فإنهم سلكوا نفس المنهج في بيان أقسام الحديث الضعيف باعتبار ما يسقط من سنده أو باعتبار ما يقدح في عدالة راويه.

فباعتبار ما يسقط من سنده –من أوَّله أو من وسطه أو من آخره، ظاهرا كان السقط أم خفيا- قسموه إلى نوعين اثنين:

النوع الأول: السقط الظاهر.

والنوع الثاني: السقط الخفي.

ففيما يخص النوع الأول من السقط، فإنه يشترك في معرفته الأئمة وغيرهم من المشتغلين بالصناعة الحديثية، ويُعرَف هذا النوع من السقط بعدم ملاقاة الراوي لمن روى عنه، وبعدم إدراكه لعصره وزمانه.

أو يكون مِمَّن أدركه لكن لم يثبت اجتماعه به، وليس له منه إجازة ولا وِجادَة. ولذلك يحتاج الباحث في الأسانيد إلى علم التاريخ لأنه يتضمن تحديد مواليد الرواة ووفياتهم، وبيان أوقات طلبهم للعلم ورحلتهم في سبيل تحصيله ومعرفته.

وقد اصطلح أهل الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء بحسب مكان السقط، أو عدد الرواة الذين أُسْقِطُوا أو سَقَطُوا من الإسناد، وهذه الأسماء هي:

1. المعلق.
2. والمرسل.
3. والمنقطع.
4. والمعضل.

وأما فيما يخص النوع الثاني من السقط، وهو السقط الخفيُّ، فلا يدركه إلا الحذَّاق والجهابذة النحارير من علماء الحديث المعروفون بكثرة الاطلاع على طرق الحديث وعلل الأسانيد. وله تسميتان:

1. المدلس.
2. والمرسل الخفي.

وتقريباً لمضامين هذه المصطلحات فإنهم عرَّفوها لغة واصطلاحا، وبيَّنوا مواقف العلماء من الاحتجاج بها أو عدم الاحتجاج، ومظانها وأشهر المصنفات فيها.

وأما القسم الآخر من الحديث الضعيف: باعتبار ما يقدح في عدالة الراوي أو ضبطه، فقد نصُّوا على أن أسباب الطعن في الراوي من جهة العدالة والضبط عشرة: خمسة منها تتعلق بالعدالة. وأخرى تتعلق بالضبط.

فالخمسة المتعلقة بالعدالة، وتُعَرَف بمجرحات العدالة، هي:

1. الكذب.
2. التهمة بالكذب.
3. الفسق.
4. البدعة.
5. الجهالة.

ويندرج تحت هذه الأسباب القادحة في عدالة الراوي، بعض أنواع الحديث الضعيف؛ منها الحديث الموضوع، المتعلق بالسبب الأشد طَعْناً وهو الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم والافتئات عليه.

ثم المتروك الذي له علاقة بالسبب الثاني من مجرحات العدالة، وهو اتهام الراوي بالكذب، وغير ذلك من أنواع الضعيف.

استحضر علماء الإسلام أسئلة الناس، وضعف ملكاتهم وحاجتهم إلى التيسير والتقريب والبيان والتقعيد، فكان ذلك من البواعث العظيمة على نشأة التخصصات العلمية المختلفة، وقد نالت علوم القرآن الحظ الأوفر في هذا المشروع.

وأما الخمسة الأخرى المتعلقة بالضبط، وتُعرَف عند المحدثين بمجرِّحات الضبط، فهي:

1. فحش الغلط.
2. كثرة الغفلة.
3. الوَهَم الكثير.
4. المخالفة للثقات.
5. وسوء الحفظ.

وأنواع الحديث المردود بسبب من هذه الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

المعلّل: -وسببه القدح في الراوي بسبب الوهم-. وأنواع العلة القادحة التي يُعِلُّ بها المحدثون المرويات

الحديثية: الإرسال في الموصول، أو الوقف في المرفوع، أو إدراج حديث في حديث، أو وَهَم واهم، أو غير ذلك مِمَّا يغلب على ظَنِّ الناقِد فيحكم بعدم صحة الحديث، أو يتردد فيتوقف فيه. وزيادة في تقريب هذا العلم الشريف وتيسير مباحثه على الناس بيَّنوا طرق معرفة الحديث المعلل وأقسامه، ودقَّته وأشهر المصنفات فيه وأهميته.

ثم **الحديث المدرج**، -وهو نوع من أنواع الحديث يَنْتُجُ عن مخالفة الراوي للثقات بتغيير سياق الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوع-، وقد بيَّنوه بياناً شافيا، وتحدثوا بإسهاب عن أنواعه، وحكمه ودواعي الإدراج وما يُعرف به، وأشهر المصنفات فيه: كمصنف الخطيب البغدادي رحمه الله (ت463هـ) المسمى بـ "الفصل للوصل المدرج في النقل" وهو مطبوع، بتحقيق عبد السميع محمد الأنيس. وكتاب "تقريب المنهج بترتيب المدرج" للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، وهو تلخيص للكتاب السابق، مع زيادات عليه.

وتحدثوا بعد هذا عن الحديث المقلوب وأقسامه، وحكمه ودواعيه، وعن المضطرب، وشروط تحقق الاضطراب، وأقسامه، والمصحَّف وتقسيمات العلماء له باعتبارات مختلفة:

أ- كتقسيمه باعتبار موقعه إلى قسمين:

تصحيف في الإسناد.

وتصحيف في المتن.

ب- وتقسيمه باعتبار منشئه، إلى قسمين أيضا:

تصحيف بصر.

وتصحيف سمع.

ج- وتقسيمه باعتبار لفظه أو معناه، إلى قسمين أيضا:

تصحيف في اللفظ.

وتصحيف في المعنى.

وهل يقدح التصحيف في ضبط الراوي أم لا؟ وما هو السبب الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى وقوع الراوي في التصحيف ...إلخ.

ومن الجهود المباركة التي بذلها العلماء لتقريب هذا العلم إلى الناس بيانهم الكافي والشافي للقسم المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف. ويشمل ذلك بيان المصطلحات الحديثية التالية:

1. المرفوع.
2. المتصل.
3. المسند.
4. المعنعن.
5. المؤنن.
6. المعلق.
7. الفرد.
8. الغريب.
9. العزيز.

10 - 11. المشهور والمستفيض.

12 - 13. المتابع والشاهد.

14 - 15. العالي والنازل.

16. المدرج.

17 - 18. المصحَّف والمحرَّف.

19. المسلسل.

الأمر الثاني: في بيان أحوال رواة الحديث جرحا وتعديلا وما أُلِّف في ذلك قديما وحديثا

ومن أبرز صور ومظاهر تقريب علوم الحديث إلى الناس بيان العلماء لأحوال رواته جرحا وتعديلا، وتخصيصهم بمؤلفات وكتب قيّمة عزَّ الزمان أن يجود

بمثلها.

ويمكن تقسيم المؤلفات في ذلك إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: مؤلفات خاصة بالرواة الثقات.

القسم الثاني: مؤلفات خاصة بالرواة الضعفاء.

القسم الثالث: مؤلفات جمعت بين الثقات والضعفاء.

اهتم علماء الحديث بالإسناد اهتماما بالغا، واعتبروه من خصائص هذه الأمة

ومن أمثلة القسم الأول:

1. "الثقات" لابن حبان البستي (ت354هـ)، وهو مطبوع.

2. "ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم" لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت385هـ)، مطبوع، بتحقيق بوران الفناوي وكمال يوسف الحوت، ونشرته مؤسسة الكتب الثقافية بيروت –لبنان 1406هـ /1985م.

3. "ذيل تذكرة الحفاظ" لأبي المحاسن محمد بن علي الدمشقي (ت715هـ).

4. "لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ" لتقي الدين محمد بن فهد المكي (ت787هـ).

5. وللإمام شمس الدين الذهبي (ت748هـ) مؤلف نفيس في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد[28].

ومن أمثلة القسم الثاني:

1. "أسماء الضعفاء والمتروكين وذكر من جرحهم من الأئمة الكبار الحافظين" لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ).

2. "الضعفاء والمتروكين" لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت385هـ)، وهو مطبوع.

3. "الضعفاء والمتروكين" للإمام النسائي (ت303هـ)، وهو مطبوع بتحقيق محمود إبراهيم زايد، ونشرته دار الوعي – حلب 1397هـ / 1977م.

4. "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي الجرجاني (ت365هـ).

5. "لسان الميزان" لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)..وغيرها من المصنفات في هذا المجال وهي كثيرة وعديدة.

ومن أمثلة القسم الثالث:

وهي المؤلفات التي جمعت بين الثقات والضعفاء، وهي كثيرة جدا تجِلّ عن العد والإحصاء، ويمكن حصرها –كما يقول شيخنا الدكتور فاروق حمادة حفظه الله– في شعب محددة:

أ- كتب الجرح والتعديل.

ب- كتب الأسماء والكنى.

ج- كتب التاريخ والوفيات.

د- كتب الطبقات.

هـ - كتب المؤتلف والمختلف والمتفق والمفترق.

و- كتب العلل.

ز- كتب الأسئلة الموجهة للأئمة.[29]

الأمر الثالث: في بيان طرق تخريج الحديث النبوي

وهو المظهر الثالث من مظاهر تيسير وتقريب علوم الحديث إلى جماهير المسلمين..

وهو علم نفيس ألف فيه العلماء مصنفات عِدَّة، واختلفت مناهجهم في ذلك اختلافا بيِّناً:

فمنهم من رتب الأحاديث على حروف المعجم. ومنهم من رتب الأحاديث بحسب موضوعاتها؛ فأحاديث الصلاة مع بعضها، وأحاديث الصوم مع بعضها، وأحاديث التفسير مع بعضها... إلخ.

بيَّن أهل العلم -زيادة في تقريب السنة وعلومها من عقول الناس- ما يمكن أن يعتري المتن من عِلَل تؤدي إلى اختلال في الحكم والمعنى.

ومنهم من رتب الأحاديث على حسب الراوي الأعلى (الصحابي إن كان الحديث متصلا أو التابعي إن كان الحديث مرسلا)، وهؤلاء منهم من يذكر الحديث كاملا، ومنهم من يذكر جزأه.

ومنهم من ألف في نوع من أنواع الحديث، كالحديث القدسي، والمتواتر، والمرسل، والموضوع.

ومنهم من جمع أجزاء الأحاديث بحسب الألفاظ التي فيها (طريقة المعاجم).

وبالإجمال، فإن الناظر في مناهج هؤلاء العلماء وغيرهم يجد أن طرق التخريج تنحصر فيما يلي:

1. التخريج بناء على مطلع الحديث.
2. التخريج بألفاظ الحديث النبوي.
3. التخريج بواسطة الراوي الأعلى.
4. التخريج بناء على موضوع الحديث.
5. التخريج بناء على نوع الحديث.[30]

الأمر الرابع: في وضع قواعد للنقد الحديثي سندا ومتنا

وهو المظهر الرابع من مظاهر تيسير وتقريب علوم الحديث من عقول وأفئدة الناس..

فقد اهتم علماء الحديث بالإسناد اهتماما بالغا، واعتبروه من خصائص هذه الأمة.. وفي ذلك يقول الإمام ابن حزم الأندلسي رحمه الله (ت456هـ): «نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال خصَّ الله به المسلمين دون سائر المِلَل، وأما مع الإرسال، والإعضال؛ فيوجد في كثير من اليهود، لكن لا يقربون فيه من موسى قُرْبَنا من محمد صلى الله عليه وسلم، بل يقفون؛ بحيث يكون بينهم وبين موسى أكثر من ثلاثين عصرا، وإنما يبلغون إلى شمعون، ونحوه... قال: «وأما النصارى؛ فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق فقط، وأما النقل بالطريق المشتملة على: كذاب، أو مجهول العين؛ فكثير في نقل اليهود والنصارى».[31]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت728هـ): «الإسناد من خصائص هذه الأمة، وهو من خصائص الإسلام، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة، والرَّافِضَةُ من أقل الناس عناية به؛ إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم، وعلامة كذبه أن يخالف هواهم.

ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي: «أهل العلم يكتبون مالهم، وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم».[32]

وقد بلغ شغَف أهل الحديث بالإسناد وحبُّهم له، أن قال أحدهم:

يا لذَّةَ العيشِ لما قلتُ حدثنا
عَوْفٌ وبِشْرٌ عن الشَّعْبِيِّ والحَسَنِ

وقال الحطيمُ يمتدح سفيان بن عيينة:

يَضُـمُّ عِمْراً إلى الزُّهْرِيِّ يُسْنِدُهُ
وبَعْدَ عَمْرٍو إلى الزُّهريِّ صَفْوَاناَ

وعَبْدَةَ وعُبَيْدَ الله ضَمَّهُمَـــا

وابْنَ الشَّبيعي أيضا وابن جُدْعَانَـا

فَعَنْهُمْ عن رسول الله يُوسِعُنَـا

عِلْمـاً وَحُكْمـاً وَتَأْوِيـلاً وَتِبْيَانـاً[33]

وزيادة في تقريب هذا العلم من عقول الناس، وجدناهم يهتمون ببيان شروط الراوي الذي تقبل روايته والذي لا تقبل روايته... فاشترطوا فيمن تقبل روايته أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، عدلا، ضابطا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة.

وبينوا علامات الوضع في السند، وعلامات الوضع في المتن.

فمن علامات الوضع في السند:

1. أن يكون راويه كذابا معروفا بالكذب، ولا يرويه ثقة غيره، وقد عنوا بمعرفة الكذابين وتواريخهم وتتبعوا ما كذبوا فيه بحيث لم يفلت منهم أحد.

2. أن يعترف واضعه بالوضع، كما اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم بوضعه أحاديث فضائل السور، وكما اعترف عبد الكريم بن أبي العوجاء بوضع أربعة آلاف حديث، يحرم فيها الحلال، ويحلل فيها الحرام.

3. أن يروي الراوي عن شيخ لم يثبت لقياه له أو وُلِد بعد وفاته أو لم يدخل المكان الذي ادَّعى سماعه فيه...

4. وقد يستفاد الوضع من حال الراوي وبواعثه النفسية...[34]

ومن علامات الوضع في المتن:

1. ركاكة اللفظ..

2. فساد المعنى..

3. مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم.

4. موافقة الحديث لمذهب الراوي؛ وهو متعصب مغال في تعصبه، كأن يروي رافضي حديثا في فضائل أهل البيت، أو مرجئ حديثا في الإرجاء...

5. أن يتضمن الحديث أمرا من شأنه أن تتوفر الدواعي على نقله؛ لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد...

6. مخالفته لصريح القرآن؛ بحيث لا يقبل التأويل مثل: «ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء» فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾ (الأنعام: 164) ... ومثل ذلك أن يكون مخالفا لصريح السنة المتواترة، أو للإجماع.

7. اشتمال الحديث على إفراط في الثواب العظيم؛ على الفعل الصغير، والمبالغة بالوعيد الشديد على الأمر الحقير.[35]

وبيَّن أهل العلم –زيادة في تقريب السنة وعلومها من عقول الناس– ما يمكن أن يعتري المتن من عِلَل تؤدي إلى اختلال في الحكم والمعنى، كإسقاط شيء من الحديث يتغير به المعنى، أو سماع الراوي بعض الحديث دون بعض، لكنه يحدث الناس على أنه حديث تام، فيتعارض حديثه مع حديث من سمعه تاما كاملا، فيقع بذلك اختلاف في الفهم والاستنباط من الحديثين.. ولذلك أمثلة معروفة عند العلماء والفقهاء.

الأمر الخامس: في التعريف برواة الحديث وبأسمائهم وكناهم وألقابهم وطبقاتهم ومواليدهم ووفياتهم:

وهذا المظهر من أبرز مظاهر تقريب علوم الحديث إلى الناس... وعليه مدار قبول المرويات أو ردِّها؛ ويأتي في مقدمة من عرَّفهم العلماء: الصحابة الكرام رضوان الله عليهم؛ فقد حظيت دراستهم بعناية فائقة واهتمام كبير من لدن العلماء وخاصة المحدثين منهم، وكيف لا يكون ذلك «ومن تبحر في معرفة الصحابة فهو حافظ كامل الحفظ»[36] كما قال الحاكم النيسابوري

(ت405هـ)، ثم إن معرفتهم «من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم الخبر، وبه ساد أهل السير»[37] كما صرح بذلك الحافظ ابن عبد البر القرطبي (ت463هـ) في "الاستيعاب".

ولعل هذا ما دفع الحافظ ابن الأثير الجزري (ت630هـ) وهو يتحدث عن الرواة في مقدمة كتابه "أسد الغابة في معرفة الصحابة" إلى أن يقول: «وأولهم والمقدم عليهم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا جهلهم الإنسان كان بغيرهم أشد جهلا وأعظم إنكارا، فينبغي أن يعرفوا بأنسابهم وأحوالهم هم وغيرهم من الرواة حتى يصح العمل بما رواه الثقات منهم، وتقوم به الحجة، فإن المجهول لا تصح روايته ولا ينبغي العمل بما رواه، والصحابة يشاركون سائر الرواة في جميع ذلك إلا في الجرح والتعديل فإنهم كلهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح لأن الله عز وجل ورسوله زكياهم وعدلاهم»[38]

وبعد معرفة الصحابة لا بد من معرفة التابعين ومن جاء بعدهم من الخالفين، ومعرفة الإخوة والأخوات من الرواة، والمتفق والمفترق في كل طبقة، والمؤتلف والمختلف، ومعرفة المتشابه من الرواة ممن اتفقت أسماؤهم لفظا وخطا، واختلفت أسماء آبائهم لفظا وخطا، أو بالعكس: كمحمد بن عُقيل بضم العين، ومحمد بن عَقيل بفتح العين، اتفقت أسماء الرواة، واختلفت أسماء الآباء. أو شُرَيح بن النعمان، وسُرَيج بن النعمان، اختلفت أسماء الرواة، واتفقت أسماء الآباء.

وكذلك معرفة المهمل والمبهم من الرواة، ومعرفة الوُحْدَان من الرواة ممن لم يرو عن كل واحد منهم إلا راو واحد.

ومعرفة من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة؛ ومعرفة المفردات من الأسماء والكنى والألقاب، وأسماء من اشتهروا بكناهم؛ ومعرفة ألقاب المحدثين، والمنسوبين إلى غير آبائهم، ومعرفة طبقات العلماء والرواة، والموالي من الرواة والعلماء؛ ومعرفة الثقات والضعفاء منهم، ومواطنهم وبلدانهم، ومواليدهم ووفياتهم... إلخ.

خاتمة:

تلكم بصفة عامة بعض مظاهر تقريب علوم الحديث إلى عقول وأفئدة الناس، أبْلى علماء الحديث وغيرهم فيها بلاءً حسنًا، وأجْلَوا غوامضها، وقربوا معانيها، وأوضحوا غوامضها، وصنفوا فيها مطولات ومختصرات، ونظَموا فيها قصائد رائعات، فللّه درّهم، ما أعظم بركاتهم وآثارهم في حياة الناس... وكل هذا وذاك كان ابتغاء مرضاة الله تعالى، وخدمة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، التي خالط حبها سويداء قلوبهم... فاللهم ارزقنا حبهم، وحب السير على منوالهم، آمين والحمد لله رب العالمين■

الهوامش

1. الحَبْرُ: –بفتح الحاء وكسرها– الرجل العالم، ذمّيا كان أو مسلما، بعد أن يكون من أهل الكتاب. وقال الفراء: إنما هو حِبْرٌ، بالكسر، وهو أفصح، لأنه يجمع على أفْعَال دون فَعْلٍ، ويقال ذلك للعالم، وإنما قيل كعبالحِبْر لمكان هذا الحبر الذي يكتب به، وذلك أنه كان صاحب كتب... وقال أبو عبيد: والذي عندي أنه الحَبْر، بالفتح، ومعناه العالم بتحبير الكلام والعلم وتحسينه .. وهكذا يرويه المحدثون كلهم، بالفتح. وقال غيرهما: حِبْرٌ وحَبْرٌ للعالم، ومثله: بِزْرٌ وبَزْرٌ، وسِجْفٌ وسَجْفٌ. انظر "لسان العرب"، مادة "حبر". الطبعة الأولى 1412هـ / 1992م، دار صادر، بيروت – لبنان.
2. الغَمْرُ: –بفتح الغين– غير المجرب.
3. الأَسْفَارُ: جمع سِفْرٍ وهي الكتب الكبار.
4. السَّبْرُ: هو الاختبار ومعرفة كنه الأمر. يقال: سَبَرَ الشيء سَبْراً أي حَزَرَه وخَبَرَه. وسَبْرُ الرواة: اختبارهم ومعرفة من تقبل روايته ممن لا تقبل.
5. انظر "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث" للشيخ محمد جمال الدين القاسمي ص43 – 44، تحقيق محمد بهجة

البيطار، وتقديم محمد رشيد رضا، الطبعة الأولى 1407هـ /1987م، دار النفائس، بيروت –لبنان.
6. المرجع السابق ص44.
7. انظر "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع" للقاضي عياض (ت544هـ) ص43، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية 1398هـ /1978م، طبعة دار التراث –القاهرة.
8. انظر "الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة" للعلامة محمد بن جعفر الكتاني ص2 3-، الطبعة الثانية 1400هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.
9. رواه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع. وقال عقبه: هذا حديث حسن صحيح.
10. رواه الترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع. وأبو داود في العلم، باب فضل نشر العلم، والنسائي في كتاب العلم.
11. أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب الحرص على الحديث.
12. رواه أبو داود في العلم، باب كتابة العلم.
13. رواه البخاري في كتاب العلم، باب التناوب في العلم.
14. رواه البخاري في العلم، باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم؟
15. انظر "فتح الباري في شرح صحيح البخاري": 1/195 -196، طبعة دار الفكر، بدون تاريخ.
16. انظر "حجة الله البالغة" للإمام الدهلوي: 1/134، طبعة دار المعرفة، بيروت –لبنان، بدون تاريخ.
17. انظر "شرح ألفية الحديث للإمام السيوطي" للعلامة أحمد محمد شاكر ص12 13-.
18. انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح (ت463هـ) ص19 -20، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، طبعة المكتبة العلمية، بيروت –لبنان. (1401هـ /1981م).
19. انظر "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" للإمام السيوطي: 1/114، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة –الرياض.
20. انظر "شرح ألفية الحديث" للعراقي ص19، تحقيق وتصحيح الشيخ أحمد محمد شاكر، الطبعة الثانية 1408هـ /1988م، نشر مكتبة السنة –القاهرة.
21. انظر تدريب الراوي: 1/114.
22. انظر "المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل" للدكتور فاروق حمادة ص378، الطبعة الأولى 1402هـ، مطبعة النجاح الجديدة –الدار البيضاء.
23. انظر كتاب "شرح علي القاري على شرح نخبة الفكر" ص51، مطبعة دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان. (1398هـ /1978م).
24. انظر "تيسير مصطلح الحديث" للدكتور محمود الطحان ص46، الطبعة الثامنة 1407هـ /1987م، نشر مكتبة المعارف –الرياض.
25. انظر "أصول الحديث" للدكتور محمد عجاج الخطيب ص335 - 336، الطبعة الرابعة 1401هـ /1981م، دار الفكر، بيروت –لبنان.
26. انظر "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله" للحافظ ابن عبد البر القرطبي (ت463هـ): 1/65، طبعة دار الفكر. بدون تاريخ.
27. انظر تدريب الراوي: 1/162.
28. انظر نماذج من ذلك في كتاب "المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل" ص45 وما بعدها، وكتاب "علم أصول الجرح والتعديل" للدكتور أمين أبولاوي ص203 - 204، الطبعة الأولى 1418هـ /1997م، دار ابن عفان –المملكة العربية السعودية.
29. انظر نماذج من ذلك في "المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل" ص47 وما بعدها.
30. انظر "طرق تخريج حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم" للدكتور أبو محمد عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، دار الاعتصام –القاهرة. بدون تاريخ. وكتاب "كيف ندرس علم تخريج الحديث" للدكتورين: حمزة عبد الله المليباري وسلطان العكايلة ص34 وما بعدها، الطبعة الثانية 1430هـ /2009م، طبعة دار ابن حزم، بيروت –لبنان.
31. انظر "الفصل في الملل والأهواء والنحل" لابن حزم الأندلسي (ت456هـ): 1/336 وما بعدها بتصرف. الطبعة الثانية 1420هـ /1999م، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان.
32. "منهاج السنة النبوية" لشيخ الإسلام ابن تيمية 4/11 نقلا عن كتاب "علم الرجال: تعريفه وكتبه" ص17 - 18، للسيد عبد الماجد الغوري، الطبعة الأولى 1428هـ /2007م، دار ابن كثير، بيروت –لبنان.
33. انظر "علم الرجال: تعريفه وكتبه"، ص19 - 20.
34. انظر "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور مصطفى السباعي ص97 وما بعدها، الطبعة الثالثة 1427هـ /2006م، دار السلام، مصر –القاهرة.
35. المرجع السابق ص97.
36. انظر "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري (ت405هـ) ص24 - 25، بتصحيح الدكتور معظم حسين، نشر المكتب التجاري، بيروت –لبنان، بدون تاريخ.
37. انظر "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البر القرطبي: 1/10، طبع على هامش الإصابة بمطبعة السعادة –مصر. بدون تاريخ.
38. انظر "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لابن الأثير الجزري: 1/10، طبعة دار الفكر. بدون تاريخ.